في التشخيص التحليلي للأزمة المحدقة وسبل تفاديها

إعداد: ميريام صدقة | البير نصر

بيروت 12 أيلول 2019

الهدف الأول والأساس في الحقبة المقبلة يتلخص بإبعاد البلاد عن شفا أزمة إقتصادية وإجتماعية وذلك بإحداث إنعطافة حادة تضع الإقتصاد على خط الإنماء المستدام وعلى منحى من النمو المتزن.

هذه **الإنعطافة تتطلب إتفاق صنّاع القرار على تشخيص صائب لمكمن الداء أولاً ومن ثَمّ التخطيط المتأني لمسار العلاج.**

خلطة المقترحات وضعفها المنهجي والمفاهيمي

على مدى العقدين الماضيين، اتى كم هائل من الإقتراحات التي سوّق لها واضعيها على أنها حلول ناجعة لما يعانيه الإقتصاد. الواقع أن معظم هذه الإقتراحات جاء إما على شكل إعلان لمبادىء عامة، أو هي كانت مجتزأة وتفصيلية، لا إطار لها ولا ترابط في ما بينها. وبشيء من العبثية، أتت هذه الإقتراحات وكأنها نابعة من حقل تباري ما بين واضعي "الافكار"، وكأن الحلول الإقتصادية هي بنات أفكارٍ تهبط من عليائها في أوقات تجلي يمر بها المتبارون.

الثابت في هذه الإقتراحات هو أنها غالباُ ما اتت:

1. وصفية سردية فكانت بمثابة حاويات أرقام تتداول بها يومياً وسائل الاعلام،
2. ضعيفة منهجياً بحيث لم تُستخلص من تشخيص إقتصادي للأزمة،
3. مبنية على إعتقاد مغلوط من الناحية المفاهيمية بأن بعض المتغيرات الإقتصادية الأساسية يمكن التأثير بها إرادياً، فيما الصحيح هو أن هذه المتغيرات لا تتجاوب الا لمفاعيل إنعطافة جذرية في توجه السياسة الإقتصادية،
4. مُظهرةً لفهم مسطح للسياسة الإقتصادية ولضرورة تضافر شقيها وتماهيهما في إدارة الإقتصاد الكلي،

5. متضمنةً لمقولات على نحو"الفسحة الضيقة" و"الحلول السريعة" و"الأزمة لا تنتظر" والى ما هنالك من ترهات بررت في الماضي ولا زالت تبرر قصر النظر وقصور البصيرة والتلكؤ عن التحليل والتشخيص والتخطيط.

لهذه الأسباب مجتمعة أعددنا ورقة قائمة بذاتها، حددت علة العلل على مستوى إدارة الإقتصاد الكلي.

إنها أزمة النموذج

لا بد من سَوق **لمحة تاريخية** موجزة تسهل تشخيص الأزمة التي بات إقتصادنا على مشارفها.

عندما أتى القرار في اوائل التسعينات بأن تُموّل عملية إعادة الإعمار بمدخرات خارجية، كان لا بد من تثبيت سعر صرف العملة الوطنية ورفع معدلات الفائدة الى ما هو أعلى من المستويات السائدة عالمياً، وإبقاء هذا الهامش واسعاً نسبياً. شجعت هذه المقاربة الدائنين على إقراض الخزينة إذ رأوا في المعادلة ربحاً مرتفعاً لا تشوبه مخاطر. كان الرهان آنذاك على أن السلام الآتي الى المنطقة سوف يحمل معه إزدهاراً للبنان بحيث لا يعود الدين العام يشكل عبأً يُذكر. غير أن لبنان لم يلتقط إشارة فشل عملية السلام في أواخر العام 1995. ومع زوال الرهان على السلام الموعود، واجه الإقتصاد ديناً عاماً بدأ يشكل خطراً على الإستقرار.

نموذج إدارة الإقتصاد الكلي بركيزتيه المتمثلتين بسعر صرف ثابت وبنسب فائدة مرتفعة **تحول من نموذج لتمويل إعادة الإعمار دون تقويض إستقرار الإقتصاد الكلي الى نموذج لتمويل الإنفاق العام العجزي وتمويل خدمة الدين العام.**

وجهَي الأزمة

1. نسب الفائدة

النموذج بات على وشك أن يستنزف قدرته على ادارة الاقتصاد الكلي بقدر من الإستقرار وذلك لأن:

أ- التدفقات المالية من الخارج تناقصت درجة مرونتها في التجاوب مع رفع نسب الفائدة.

ب–مرونة تجاوب التدفقات المالية مع نسب الفائدة اخذت منحى تراجعي حاد وبات وصولها الى الصفر شبه حتمي. أي أن رفع نسب الفائدة لن يجذب المزيد من التدفقات المالية.

ت–يأتي ذلك في وقت لا تزال المالية العامة تعتمد على الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة

ث–فيأتي "الحل" الأقرب والأدهى، الا وهو توسع محفظة المصرف المركزي من سندات الخزينة، ما يؤدي الى تراجع تصنيف أدوات الدين السيادي، لترتفع نسب الفائدة، فتكتمل الحلقة الإنكماشية.

ج– **التدفقات المالية التي يدفع الإقتصاد ثمنها نمواً فائتاً هي في الأساس تدفقات قصيرة الأجل ومتقلبة،** وهي إستثمارات محفظية يستقطبها المردود المرتفع وتُخيفها الأزمة المُطلة بملامحها. دورها الإيجابي هو أنها ساهمت في تمويل الإنفاق العجزي، أما دورها السلبي فيكمن في أنها خلقت حالة من التغاضي عن عجز الموازنة العامة قادت الى إهمال التصحيح المالي، أضف الى أن طبيعتها المتقلبة تولد مخاطر تمويلية ومخاطر على الإستقرار المالي.

2. سعر الصرف الثابت

الإنتاج فقد تنافسيته جراء تمادي مفاعيل النموذج الإقتصادي.

فسعر الصرف الثابت في ظل إرتفاع بنية التكاليف المحلية أدى إلى إنعكاس هذه التكاليف في الأسعار الخارجية للصادرات كما للسلع القابلة للتصدير. أي ان سعر الصرف إنتفى دوره التعديلي.

أما الإنفاق الإستثماري الخاص كما تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة فتردعهما نسب الفائدة المرتفعة وينفرهما غياب الإصلاحات الهادفة لتحسين بيئة الأعمال. على المدى الأطول، فإن نسب الفائدة المرتفعة تعيق تراكم رأس المال في القطاعات المنتجة فتعيق بذلك أمد التعافي في ما لو اتخذت القرارات الممهدة لذلك التعافي.

لا عجب اذاً أن تتسع الهوة ما بين الصادرات والمستوردات وأن يتعمق العجز في الحساب الجاري الخارجي بنتيجة إنكفاء الإستثمار وتراجع تنافسية الإنتاج، **وهذه متغيرات لا تتأثر بإرادة خبير ولا بعزم مسؤول، إنما تتجاوب، سلباً ام ايجاباً، مع مفاعيل السياسة الإقتصادية بشقيها المالي والنقدي.**

الأثر الإجتماعي للنموذج

تنامي الدين العام، وملازِمة نسب الفائدة المرتفة، والتذرع بعجز الموازنة العامة لتبرير الإخلال بموجبات الإنفاق العام الإجتماعي، وقلب النظام الضريبي رأساً على عقب أكان ذلك إرادياً ام استسهالاً، ما هي الا العوامل الأساسية التي تضافرت وتقاوت في ما بينها لتوسع التفاوت في المداخيل والثروات.

إبطال مفاعيل النموذج

تكمن علّة التراجع الاقتصادي والاجتماعي في ما نهجت عليه السياسة الاقتصادية مبادئاُ واهدافَ. **فتلك السياسة صيغت لتلائم حقبة من تاريخ البلاد الاقتصادي، فحققت أهداف مرحلية وما لبثت أن أرخت بوزرها على الاقتصاد والمجتمع في مراحل لاحقة.**

نحن نعي أن الإستدارة نحو سياسة إقتصادية مغايرة للتي سادت على مدى ربع قرن هي عملية طويلة الأمد لا بد أن يخطط لها صنّاع القرار النقدي والمالي، أي السلطتين المعوّل على تكاملهما وتماهيهما لإدارة الإقتصاد الكلي.

من هنا تأتي ضرورة البدء بإبطال المفاعيل الأدهى لتلك السياسة، وذلك

أولاً، بصياغة سياسة إجتماعية تولي الرعاية الإجتماعية حقها في موارد البلاد،

وثانياً، بتحفيز الإنفاق الإستثماري الخاص وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وصولاً لترفيع تنافسية القطاعات المنتجة.

المبادىء الأساسية والمقترحات

أولاً، في المبادىء الأساسية

أ- لا حلول جذرية ونافذة مفلعيلها في ظل السياسة الإقتصادية الراهنة. لذا وجب أولا تحقيق إجماع سياسي على **ضرورة إعتماد سياسة إقتصادية جديدة للنصف الأول من العشرية المقبلة.**

ب- هذا الافق المديد هو ضروري لإنجاز إستدارة منهجية سلسة ومعقولة اعبائها، يصنعها تفاهم السلطتين النقدية والمالية وتناغمهما وتنسيقهما في إدارة الإقتصاد الكلي.

ت- كما **يتطلب ذلك تفكير استراتيجي وعُمق عِلمٍ في الإقتصاد القياسي**، لا تشوبهما "أفكار" تهبط بوحي من عُلى في ساعات تجلي.

ث- ويتطلب ايضا تفاهم السلطتين الإقتصاديتين على الإجراءات التي تلطف او حتى تُبطل مفاعيل السياسة الإقتصادية الراهنة على الوضع الإجتماعي وعلى القطاعات المنتجة.

ثانياً، في المقترحات العامة

1. **الإصلاح الضريبي** لتحقيق ثلاث اهداف توزيعية متلازمة:

أ. أن تشكل إيرادات الضرائب المباشرة النسبة الأعلى من إجمالي الإيرادات الضريبية،

ب. أن تعتمد نسب ضريبية تصاعدية على المداخيل الفردية المجمعة على أن تُعفى المداخيل الدنيا من التكليف الضريبي،

ت. أن تتطابق النسب الضريبية التصاعدية مع بنية الإيرادات الضريبية من شرائح التكليف (بعد التعديل المناسب لأعداد المكلفين في كل من شرائح التكليف).

2. **التخصيص** يشكل إحدى المقاربات على المسار المؤدي الى توازن الموازنة العامة في مرحلة اولى ومن ثَمّ الى تحقيق فوائض في هذه الموازنة. فالتخصيص ضرورة إقتصادية ومالية في آن، إذ انه لا مسوّغ إقتصادي لعدم تخصيص خدمات يعتقد البعض خطأً انها خدمات عامة فيما هي في الواقع خدمات يقدمها القطاع العام. غير أن للتخصيص محاذير:

أ. إذ قد ينهش الفساد العملية التخصيصية برمتها،

ب. كما ان للتخصيص أثر توزيعي سلبي إذ ان مدخرات الطبقة الوسطى قد تضاءلت بحيث وصلت إلى درك لا يسمح لها بالمشاركة في ملكية الموارد والاصول القابلة للتخصيص.

3. نؤيد الكثير من **المقترحات المتعلقة بالأمان الإجتماعي**، غير أننا ننبه الى أنها **تبقى مجتزأة ومحدود وقعها بغياب السياسة الإجتماعية الشاملة.**

ثالثاً، في المقترحات التفصيلية

- النشدد في جباية ضريبة الدخل على الأرباح.
- إعتماد النسب التصاعدية في الضريبة على الأرباح.
- إعتماد النسب الضريبية التصاعدية على الإرث.
- فرض ضريبية اضافية، وبنسب تصاعدية، على الربح العقاري الناجم عن عمليات مضاربة.
- الوقف الفوري لإهدار حقوق الدولة في مواردها وممتلكاتها.
- إعتماد النسب التصاعدية في الضريبة على فائدة الودائع المصرفية، مع إعفاء فوائد الودائع المتدنية من هذه الضريبة.
- إعداد دراسة شاملة حول المؤسسات العامة والصناديق والمجالس المختلفة بهدف دمج بعضها وإلغاء البعض الآخر.
- تفادي تخفيض رواتب موظفي القطاع العام، مع إلغاء الجزء الأكبر من ملحقات هذه الاجور، والإبقاء على سياسة وقف التوظيف في القطاع العام.
- تشديد الشروط المفروضة على المستفيدين من القروض الإستثمارية المدعومة، وفرض رقابة على كيفية صرف هذه القروض.